

مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي

الباب الأول: التصنيف السيادي

الفصل 1

يُعدّ الحرم التربوي مرفقاً سيادياً حيوياً ذو أولوية قصوى في منظومة الأمن القومي الشامل.

الفصل 2

يقصد بالحرم التربوي:

- كل مؤسسة تعليمية عمومية أو خاصة بكافة مراحلها
- محيطها الخارجي في نطاق لا يقل عن 500 متر
- الفضاءات الرقمية المرتبطة بالحياة المدرسية
- ويُصنّف هذا المجال منطقة حماية سيادية صارمة ودائمة.

الباب الثاني: الجرائم المهددة للأمن القومي التربوي

الفصل 3

تُعدّ جرائم تهديد مباشر للأمن القومي التربوي، إذا ارتُكبت داخل الحرم التربوي أو بمحيطه أو بالفضاء الرقمي:

- ترويج أو توزيع أو تسهيل تداول المخدرات للقصر
- الاعتداءات الجنسية أو الاستغلال أو التحرش
- الاستدراج الرقمي أو الابتزاز أو تجنيد القصر في أنشطة إجرامية
- إدخال أسلحة بيضاء أو أدوات خطيرة
- تكوين شبكات إجرامية تستهدف الوسط المدرسي

الفصل 4 — العقوبات القصوى

- السجن المؤبد لكل من يثبت تعمد ترويج المخدرات للقصر داخل الحرم التربوي ضمن شبكة منظمة.
- السجن المؤبد لكل اعتداء جنسي ضد قاصر داخل الحرم التربوي.
- السجن من 20 إلى 30 سنة لبقية الجرائم المذكورة إذا ارتُكبت ضد قاصر أو داخل الحرم التربوي أو الرقمي.



مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي

الفصل 5 — عدم التقادم

لا تسقط هذه الجرائم المرتكبة ضد القُصّر داخل الحرم التربوي بالتقادم

الفصل 6 — منع التخفيف

- لا يُنتفع بظروف التخفيف الآلية.
- يُمنع السراح الشرطي.
- يُمنع الصلح أو إسقاط الدعوى في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 7 — المصادرة والتجفيف المالي

تُصادر وجوبًا جميع الأموال والممتلكات المتأتية من الجرائم الموجهة ضد الحرم التربوي، مع إمكانية توسيع المصادرة إلى الممتلكات غير المبررة المصدر

الباب الثالث: الردع الوقائي الدائم

الفصل 8

إحداث إدارة عامة للأمن القومي التربوي ضمن وزارة الداخلية

الفصل 9

تركيز منظومة مراقبة دائمة بمحيط المؤسسات التربوية وفق القانون، مع ضمان رقابة قضائية مسبقة على الإجراءات الاستثنائية

الفصل 10

تُحدث دوائر قضائية مختصة في الجرائم المهددة للأمن القومي التربوي لضمان سرعة البت

الباب الرابع: الإدراج الاستراتيجي

الفصل 11

تلتزم الحكومة بخطة وطنية سنوية للتحصين التربوي تشمل

- دعم نفسي داخل المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية.
- برامج وقاية رقمية
- خطط ميدانية وطنية ضد المخدرات



مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي

الباب الخامس: العلوية والتطبيق العاجل

الفصل 12 — علوية أحكام هذا القانون

تُعَدُّ أحكام هذا القانون من النظام العام السيادي، وتعلوا وجوبًا على كل النصوص ذات الصلة، ويُعمل بها عند التعارض دون سواها، باعتبارها إطارًا تشريعيًا خاصًا بعقيدة الدولة العليا في موضوع الأمن القومي التربوي.

الفصل 13 — التطبيق والحيز الزمني

يدخل هذا القانون حيز التطبيق فور نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وتتولى الحكومة إصدار الأوامر الترتيبية والنصوص التطبيقية في أجل أقصاه ستون (60) يومًا من تاريخ نشره، مع إعطاء الأولوية القصوى لإرساء الهياكل والإجراءات المنصوص عليها به.

الفصل 14 — الإلغاء الضمني

تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون أو التي تتعارض مع مقاصده وأحكامه.

2026/15

واردات عدد
16 فيري 2026
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي

شرح الاسباب

ان مشروع قانون الأمن القومي التربوي إعلان سيادي حاسم بأن المدرسة التونسية خط أحمر لا يُمن، وأن الاعتداء على التلميذ هو اعتداء مباشر على الدولة ومستقبلها واستقرارها، فقد تحول الحرم التربوي في السنوات الأخيرة إلى هدف لشبكات إجرامية تستهدف القصر بالمخدرات والاستدراج والاعتداءات، وهو ما يفرض انتقال الدولة من منطق المعالجة الظرفية إلى منطق الحماية السيادية الدائمة.

يعتبر التحصين التربوي جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي، بما أن حماية الطفولة ليست خيارا سياسيا بل التزام دستوري ثابت بمقتضى دستور الجمهورية التونسية وواجب دولي تؤكد اتفاقية حقوق الطفل فإن هذا القانون يكرس تصنيف الحرم التربوي مجالا سياديا قانونيا ذا حماية صارمة ويُقر عقوبات قصوى رادعة كما يمنع كل آليات التخفيف التي تفرغ الردع من محتواه، ويضرب الشبكات الإجرامية في مصادرها، ليبعث برسالة واضحة لا لبس فيها : الدولة تحمي أبناءها بلا تردد وكل من يفكر في استهداف المدرسة سيواجه أقصى درجات الصرامة القانونية دون مساومة أو تساهل.

لقد أثبت الواقع أن الاعتداء على المدرسة هو اعتداء على الدولة في عمقها الإنساني والاجتماعي والاستراتيجي، لأن المؤسسة التربوية ليست مجرد فضاء للتعليم بل هي مجال سيادي تتشكل فيه الشخصية الوطنية ويتكون فيه رأس المال البشري الذي تقوم عليه التنمية والاستقرار والسيادة.

أولاً: المدرسة كركيزة من ركائز الأمن القومي

ينطلق المشروع من مقاربة جديدة تعتبر أن حماية الحرم التربوي تدخل ضمن منظومة الأمن القومي، إلى جانب حماية الحدود والمرافق الحيوية. فالمدرسة تُنتج الوعي والمعرفة والانتماء وأي اختراق إجرامي لها يُعد تهديداً طويل المدى لاستقرار الدولة ومجتمعها.

ثانياً: تصاعد الجرائم الموجهة ضد القصر

شهدت البلاد تنامي ظواهر ترويج المخدرات بمحيط المؤسسات التربوية، والاستدراج الرقمي والتحرش والاعتداءات الجنسية وتكوين شبكات تستهدف الوسط المدرسي. وهي أفعال تتجاوز الطابع الفردي لتأخذ بعداً منظماً يفرض تدخلاً تشريعياً نوعياً يواكب خطورة المرحلة.

ثالثاً: سد الفراغ التشريعي وتوحيد المقاربات

تتوزع النصوص القانونية الحالية بين مجالات متعددة (جزائية، طفولة، مخدرات، حماية معطيات شخصية)، دون وجود إطار موحد يعتبر الحرم التربوي مجالا سياديا ذا حماية خاصة. ويهدف هذا المشروع إلى:

2026/15

مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي

1. إقرار تصنيف سيادي للحرم التربوي.
2. تشديد العقوبات في الجرائم المرتكبة داخله أو بمحيطه.
3. إرساء آليات مؤسسية دائمة للوقاية والمتابعة.

رابعاً: حماية القُصّر كالتزام دستوري وأخلاقي

تلتزم الدولة بحماية الطفولة وضمان الحق في التعليم في بيئة آمنة وفق ما يقره دستور الجمهورية التونسية وكذلك التزاماتها الدولية وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل.

ويُعَدّ هذا المشروع ترجمة عملية لهذه الالتزامات عبر توفير أقصى درجات الردع والحماية.

خامساً: مقارنة شاملة بين الردع والوقاية

لا يقتصر المشروع على العقوبات المشددة، بل يؤسس أيضاً:

- لإدارة مختصة بالأمن القومي التربوي
- لدوائر قضائية متخصصة تضمن سرعة الفصل
- لخطة وطنية سنوية للتحصين النفسي والرقمي ومكافحة المخدرات داخل الوسط المدرسي.

سادساً: تكريس هبة الدولة داخل الفضاء التربوي

إن إقرار عقوبات قصوى، ومنع التخفيف الآلي في الجرائم الخطيرة ضد القُصّر داخل الحرم التربوي، يهدف إلى إرسال رسالة واضحة مفادها أن المدرسة خط أحمر، وأن أي اعتداء عليها سيواجه بأقصى درجات الصرامة القانونية، مع احترام ضمانات المحاكمة العادلة.

الخلاصة

إن مشروع قانون الأمن القومي التربوي ليس قانوناً قطاعياً، بل هو تشريع استراتيجي يؤسس لعقيدة دولة تعتبر حماية التلميذ جزءاً من حماية الوطن، ويجعل من الحرم التربوي مجالاً سيادياً لا يُسمح باختراقه أو العبث بأمنه.

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي

ع/د	الإسم واللقب	الإمضاء
1	لشفيق عز الدين الزعزعي	
2	عبد السلام الحمايك	
3	جبيب عكرمي	
4	نور الدين	
5	هاشم المصطفى	
6	فوزي دحمان	
7	ساديح الجراح	
8	مسعود قنبر	
9	كمال الحناوي	
10	محمد جوي	
11	رمح الصخر	
12		
13		
14		
15		
16		

١٥ / ٢٠٢٦
١٦ شعبان ١٤٤٨
٢٠٢٦

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، للشيفو عي الدين النعفوا
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

②

2026/15

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2026

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، عبد المالح الدغاني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2026/15

باردو في 16/02/2026

تصريح

بتبني مقترح قانون

بشبيب عكرمي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردو في، 16... 16... 2026

تصريح
بتبني مقترح قانون.....
.....إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء





2026/15

باردو في

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

تصريح
بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، جوز علي د حاسي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



..... باردو في

بِتَبْنِيْ مَقْتَرَحِ قَانُونِ

أُصِرَّحَ وَأَنِّي أَتَبَنَّى عَرَضَ مَقْتَرَحِ الْقَانُونِ حَسَبَ الْبَيَانَاتِ التَّالِيَةِ:

16 m/s

باردو في 2026 / 02 / 16

تصريح

بتبني مقترح قانون

مسعود فززة

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 15/16/2026

تصريح

بتبني مقترح قانون

مجلس النواب

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، ١٨/٢٠٢٥

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد حوشو
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بالأمن القومي التربوي .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	14 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء